



Distr:
RESTRICTED

UNEP/IG.5/3
21 Octobre 1976

ARABIC
Original:ENGLISH



برنا مج
الأم الم تحدة
للبئنة



اجتماع حكومات دول سواحل منطقة البحر الابيض المتوسط
حول "المخطط اللازوردي"
سبليت (يغوسلافيا)
من ٣١ كانون الثاني /يناير الى ٤ شباط /فبراير ١٩٧٧

تقرير تمهيدى لمدير عام برنامج الأمم المتحدة للبيئة
عن نشأة المخطط اللازوردى " وأهدافه
والإجراءات المقترحة لاجل
تنفيذها

GE.76-10639

الفقرات

٨ - ١

٩

١٨ - ١٠

١٦ - ١٠

١٨ - ١٢

٢١ - ١٩

٢٢ - ٢٢

٢٠ - ٢٨

٣٥ - ٣١

فهرس الموارد

١- المقدمة

٢- المجال الجغرافي

٣- الأهداف

آ- الأهداف الطويلة الأمد

ب- الأهداف القريبة

٤- المنهج

٥- مراحل المشروع

٦- المترتبات المالية والتنظيمية

٧- الخاتمة - والنتيجة

١- المقدمة

- ١- ان مستوى حياة سكان منطقة البحر الأبيض المتوسط وسده حاجاتهم الأساسية مرتبط ارتباطاً وثيقاً بحالة البيئة التي يعيشون فيها . ولما كانت الاخطار التي اصبحت الان تهدد البيئة ولا سيما بيئه البحر تهدیداً مخيفاً فقد غداً الزاماً القيام بعمل جماعي لمواجهة الموقف .
- ٢- وقد أدركت دول ساحل الأبيض المتوسط ادراكاً تاماً أهمية رعاية البيئة البحرية على اعتبارها نظاماً يكفل الحياة ويتعذر عزلها عن مضامالت التنمية الاقتصادية والاجتماعية الأساسية . ولذا فقد آلت هذه الدول على نفسها تحسين مستوى حياة الاجيال الحالية والاجيال الصاعدة والاهتمام اهتماماً جدياً بالامكانيات والمشاكل القرية والبعيدة الأمد والتوفيق بين مقتضيات التنمية الاقتصادية والاجتماعية وبين رعاية وحماية البيئة .
- ٣- "المخطط اللازوردي" ليس الا استجابة للاهتمام الذي أبدته دول البحر الأبيض المتوسط في المناقشات التي جرت في اجتماع حكومات الدول حول حماية البحر المتوسط الذي عقد في برشلونة من ٢٨ كانون الثاني /يناير الى ٤ شباط /فبراير ١٩٢٥ والنتائج التي أنتهت اليها .
- ٤- ففي أثناء ذلك الاجتماع أعلنت دول المنطقة استعدادها لدراسة كل اقتراح يرمي الى التوفيق ما بين مقتضيات النمو الاقتصادي وضرورة حماية وتحسين بيئه البحر الأبيض المتوسط مع الأخذ بعين الاعتبار في الدرجة الأولى وجوب تسهيل النمو الاقتصادي الذي لا بد منه لبلاد المنطقة . ولذا فقد طلب في اجتماع حكومات الدول لحماية البحر المتوسط الى المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة لحماية البيئة اعداد برنامج متكملاً تشارك فيه حكومات بلاد المنطقة والمنظمات الدولية الحكومية والاقليمية المعنية بهدف الى استغلال أفضل للموارد في صالح بلاد المنطقة وتحقيق نموها الاقتصادي تمشياً مع قواعد رعاية حكيمه للبيئة وادارتها لآجال طويلة الأمد (١) .
- ٥- وقد أيد مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة مخطط العمل لأجل البحر المتوسط (٢) في دورته الثالثة المنعقدة عام ١٩٢٥ . فبناءً على المبادرة التي تقدمت بها الحكومة الفرنسية خلال هذه الدورة أستقر الرأي على وجوب قيام مكتب برنامج الأمم المتحدة للبيئة بنشر توجيهات عامة وموجزات فنية

(١) UNEP/WG.2/5 الفقرتان ٢ و ٣ من الملحق

(٢) UNEP/GC/55 الفقرة ١٨٢

تعتمد أساساً لبرامج تدابير وقائية لرعاية البحر المتوسط ومناطق اقليميه متاخمة شبيهة بها . وكان الرأي أن يعمد برنامج الأمم المتحدة لحماية البيئة إلى تأليف مجموعة من الخبراء تقم بإعداد هذه المنشورات وأخصها وثيقة تتعلق بمشروع حماية وتنمية منطقة البحر المتوسط تعرف باسم "المخطط اللازوري" ^(٣)

٦ - على أثر المداولات التي جرت مابين برنامج الأمم المتحدة للبيئة والحكومة الفرنسية، وبغية الاطلاع على رأي الخبراء في اعداد مشروع "المخطط اللازوري" فقد عمد المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة إلى عقد اجتماعين للخبراء في شؤون البحر الأبيض المتوسط دعا اليهما ممثلين عن المؤسسات المختصة وعن بعض منظمات الأمم المتحدة (٤) . عقد الاجتماع الأول منها في جنيف مابين ٢٢ و ٢٣ كانون الثاني / يناير ١٩٢٦ والثاني في باريس ما بين ١٧ و ١٩ آيار / مايو ١٩٢٦ .

٧ - وقد طلب المدير التنفيذي إلى الخبراء ابداء رأيهم في المشروع وفي مردوده الجغرافي وأهدافه البعيدة والقريبة المدى والاجراءات اللازمة لوضعه موضع التنفيذ .

(٣) UNEP/GC/55 الفقرة ١٩٤

(٤) دعي إلى هذين الاجتماعين خبراء جميع بلاد المتوسط : وقد حضر الاجتماعين خبراء البلاد التالية : الجزائر ، قبرص ، مصر ، إسبانيا ، فرنسا ، اليونان ، إسرائيل ، لبنان ، ليبيا ، مالطا ، موناكو ، سوريا ، تونس ، تركيا ، يوغوسلافيا . وكانت ممثلة في هذين الاجتماعين منظمات الأمم المتحدة والمؤسسات المختصة الواردة أسماؤها فيما يلي : اللجنة الاقتصادية لأوروبا (CEE) ببرنامج الأمم المتحدة للتنمية (PNUD) منظمة الأمم المتحدة للتنمية (OMN) منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (ONUDI) مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (BIT) مكتب العمل الدولي (CNUCED) منظمة الأمم المتحدة للتغذية والزراعة (FAO) منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (يونسكو) (UNESCO) منظمة الصحة العالمية (OMS) المنظمة العالمية للأرصاد الجوية (OMM) المنظمة الدولية الحكومية الاستشارية للملاحة البحرية (OMCI) المنظمة العالمية للسياحة (OMT) كما أشتركت في الاجتماعين الوكالة الدولية للطاقة الذرية (AIEA) وكانت لجنة الجماعات الأوروبية ممثلة أيضًا في الاجتماعين .

٨- وقد أعلن الخبراء عن ادراكم للمعوقات المنهجية والعلمية والمالية التي يطرحها تنفيذ مشروع واسع كمشروع "المخطط اللازوردي" الا انهم رأوا مع ذلك انه من الواجب لا يدخل أي مجهود لاعداد وتنفيذ مشروع كهذا نظرا لما لحماية البيئة وتحسين نوعيتها من أهمية حيوية بالنسبة لبلاد حوض المتوسط .

٢- المجال الجغرافي

٩- أجمع آراء المشتركين في هذين الاجتماعين على أن يتناول المشروع حوض البحر الأبيض المتوسط بكامله أى البحر المتوسط والمناطق الساحلية المتاخمة نظرا للرابطة الوثيقة ما بين معظم النشاط الاجتماعي والاقتصادي والساحلي وقد يختلف تحديد عرض المنطقة الساحلية بين بلد وآخر نتيجة للمشاكل التي يتبعين حلها ولنوعية المواضيع التي تتوجب معالجتها . ذلك لأن منطقة البحر المتوسط لا تخضع كلها لنظام ايكولوجي واحد بل لأنظمة ايكولوجية مختلفة ذات أبعاد متابينة تتميز بخصائص ايكولوجية ومناخية مشابهة ولو أنها تختلف فيما بينها تبعا لخطوط العرض والطول . وعلى أية حال فإن الدول المعنية هي دول ساحل البحر الأبيض المتوسط الشمالي عشرة .

٣- الأهداف

آ- الأهداف البعيدة المدى

١٠- أول ما يهدف إليه "المخطط اللازوردي" للمرامي الطويلة الأمد هو تحقيق نهج مضطرب للتعاون تتفق عليه دول منطقة المتوسط الساحلية . وكلمة "مخطط" لا يمكن والحالة هذه أن تؤول تأثيرا خطأ ذلك لأن "المخطط اللازوردي" لا يهدف إلى تركيز حق اتخاذ المقررات ولا إلى الاستئثار بانشاء هيئة تحدد وفقا لأصول فنية معينة كيفية ادارة المرافق والطرق المثلث للتنمية الاجتماعية والاقتصادية لجميع بلاد المتوسط . ذلك لأن "المخطط اللازوردي" اذ يضع نظاما لتبادل الاختبارات ما بين هذه الدول في شتى المجالات اللازمة انما يمكن من ايجاد تراث مشترك من المعلومات يستطيع كل بلد الاستعانة بها مباشرة .

١١- "المخطط اللازوردي" اذ يحث الدول على الاستعانة بحصيلة من المعطيات مشاعة ما بين الدول وعلى تضافر جهود هذه الدول في حل المعضلات المشتركة انما يحرص على مراعاة طرق النمو الاجتماعي والاقتصادي المختلفة القائمة ويساعد كل من هذه البلاد على تحديد طراز للتنمية مستقر

عن أساليب التنمية الأخرى يتماشى مع خصائص واقع البلد .

١٢ - على هذا الأساس يمكن تحديد الأهداف التي يرمي إليها "المخطط اللازوردي" على النحو التالي :

١٢ - ١ مساعدة حكومات دول منطقة المتوسط الساحلية على استيعاب المشاكل المشتركة التي تعترضها سواء في البحر المتوسط أو في المناطق الساحلية .

١٢ - ٢ مساعدة الحكومات على اتخاذ القرارات الملائمة لادارة مراقبتها واستثمارها استثماراً حكيمًا .

١٢ - وبعبارة أدق يهدف "المخطط اللازوردي" إلى أن يضع تحت تصرف السلطات المسؤولة والممولة عن التخطيط لبلاد المتوسط المختلفة معلومات تمكن هذه البلاد من وضع المخططات الكفيلة بتحقيق النمو الاجتماعي والاقتصادي نمواً كاملاً ومضرداً دونما الحاق أي ضرر بالبيئة .

٤ - وينطوي "المخطط اللازوردي" على ثلاث مراحل تتضمن كل منها مجموعة دراسات وأعمال متتابعة أو متلازمة تضعها الحكومات المعنية . ويجب أن تعني هذه الدراسات بمجالات مختلفة كالتجذير والزراعة والتصنّع والنظام العمراني وانتاج الطاقة واستهلاكها والتجارة والنقل والسياحة كما تعني بادارة المناطق الساحلية والتعليم والأعداد المهني . ويتبعين أن تكون هذه الدراسات والأعمال متعددة المواضيع ومتراكمة ما بين القطاعات المختلفة مع مراعاة خصائص وفوارق البلاد المعنية الاجتماعية والحضارية . كما يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار الاتجاهات البعيدة المدى وآثارها على البيئة . وعلى صوء هذا التحليل يصبح من الميسور وضع مناهج مختلفة للتنمية كلما دعت الحاجة إلى ذلك لعرضها على الحكومات لدراستها .

٥ - وخلاصة القول فإن البرنامج الوارد في "المخطط اللازوردي" يهدف إلى تنسيق الاجراءات اللازمة في عقود السنوات المقبلة والكافلة لتحقيق نمو اقتصادي واجتماعي مضطرب لمنطقة البحر الأبيض المتوسط بكل منها مع مراعاة الأنظمة الطبيعية التي يجب أن يستند إليها هذا النمو المستمر . ولتحقيق هذه الغاية يجب أن توضع الدراسات والأعمال المقررة في "اطار المخطط اللازوردي" وأن تتفق على أساس مساهمتها في تحقيق أهداف استراتيجية الأمم المتحدة للعقد الثاني للتنمية (٥)

(٥) قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ٣٥١٧ (xxx) المؤرخ في ١٥ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٥

كما يتبعين أن تكون الأعمال المقرر تنفيذها في إطار "المخطط اللازوردي" وثيقة الصلة بالإعلان المتعلق باقامة نظام اقتصادي دولي جديد (٦) وشعبة الحقوق والواجبات الاقتصادية للدول (٧).

٦- ومن شأن "المخطط اللازوردي" إقامة تعاون وثيق وفعال بين مختلف بلاد المنطقة . وبفضل هذا التعاون وهذه المساعدة المتبادلة يصبح من الميسور إزالة الفوارق الاقتصادية تدريجياً مع مراعاة احترام السيادة الوطنية . كما يرجى أن يؤدي تنفيذ الأعمال التي يتضمنها "المخطط اللازوردي" إلى توطيد السلام الذي لابد منه للتنمية الاقتصادية ولحماية بيئية منطقة المتوسط .

(٦) قرار الجمعية العمومية للأمم المتحدة رقم (S-VI) ٣٢٠١ ورقم (S-٢٠٢) المؤرخين في ١١ أيار / مايو ١٩٧٤ حول تحديد برنامج العمل التابع "للإعلان" . ويؤكد هذان القراران على وجوب استعمال حكيم وعادل لموارد العالم ويشير الإعلان إلى أهمية قيام مراقبة وطنية لاستثمار الموارد الطبيعية وتنميتها تحت مراقبة السلطة الوطنية لكل دولة . ويرى برنامج العمل وجوب بذل الجهد الممكّن لتلافي الحق اضرار بالمرافق الطبيعية أو اتلافها واتخاذ الاجراءات اللازمة لرعايتها هذه الموارد والسهول على تجديدها .

(٧) القرار رقم (XXXIX) ٣٢٨١ الذي أتخذه الجمعية العمومية للأمم المتحدة المؤرخ في ١٢ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٤ وتتجدر الاشارة إلى أن واضعي شعب الحقوق والواجبات الاقتصادية للدول وواضعين "الإعلان" وبرنامج العمل المتعلق باقامة نظام اقتصادي دولي جديد أولوا اهتماماً أيضاً بالتنمية وبالبيئة في آن واحد مع التأكيد على وجوب مستوى الشعوب وحماية البيئة والمحافظة عليها وتحسينها واضافة إلى ذلك فقد ورد في المادة ٢٩ "تعتبر أعماق البحار والمحيطات وكذلك جروف أرض قاعها الخارجة عن حدود السلطة الوطنية وموارد المنطقة تراثاً مشتركاً للإنسانية فعلى جميع الدول السهر على أن يجري التحري عن الموارد واستثمارها بطريقة توء من توزيعها عادلاً بين الدول" . وتتضمن المادة ٣٠ الفكرة نفسها فقد ورد فيها : "جميع الدول مسؤولة عن حماية البيئة والحفاظ عليها ورعايتها لصالح الأجيال الحاضرة والمستقبلة" .

بــ الأهداف القرية

١٧ـ ترمي الأهداف القرية المقترحة في "المخطط اللازوردي" إلى وضع أساس نظام عملٍ مُجدى لتبادل المعلومات وللتعاون . ولتحقيق هذه الغاية يتعين الشروع بجرب وسائل البحث والتحليل في منطقة المتوسط في جميع المجالات التي تتوجب معالجتها . كما يتعين إنشاء شبكة للتعاون ما بين مؤسسات وخبراء بلاد منطقة المتوسط في كل من هذه المجالات . ومن ثم يصار إلى وضع عدد من الدراسات والأعمال المحددة في كل قطاع ومتعددة المواضيع في المجالات التي ترى الحكومات وجوب ايلائهم الأفضلية . وهذه الدراسات كفيلة باقامة الدليل على جدوى نظام تبادل المعلومات والتعاون المقترن وتعديل هذا النظام عند الاقتضاء . أما نتائج الجرد المشار إليه فمن شأنها ارشاد الى الاقتراحات الاضافية الواجب عرضها على الحكومات .

١٨ـ فمن الناحية العملية ولتحقيق الأهداف القرية يجب الشروع في تنفيذ الأعمال التالية :

١ـ ١ـ وضع دراسة منهجية للأعمال الأساسية القائمة حالياً في مجال التنمية وحماية البيئة في منطقة المتوسط . كما أن الاستعانت بالمعطيات يجب أن تجري وفقاً لأسلوب مشترك يساعد على مقارنة المعلومات وتقدير قيمتها . كما يساعد على نقل وتبادل هذه المعلومات .

١ـ ٢ـ وضع قائمة بمؤسسات وخبراء المنطقة للاشتراك في ابحاث وأعمال "المخطط اللازوردي" ١ـ ٣ـ المباشرة بعداد بعض رؤساء مشتركة ما بين القطاعات المختلفة ومتعددة المواضيع في المجالات التي أشارت الحكومات إلى أفضليتها في الاجتماع الدولي الحكومي لأجل "المخطط اللازوردي" وقد أشير إلى عدد من هذه الدراسات في وثائق المعلومات في المجموعة UNEP/IG.5/INF.3 وما يليها .

١ـ ٤ـ وضع قائمة بأهم الأعمال التي هي قيد التنفيذ حالياً أو المرتقبة في البحر الأبيض المتوسط وحوضه والتي كان لها تأثير إيجابي في البيئة . وتعتبر هذه الأعمال كمشاريع في نطاق التعاون ما بين الحكومات والمنظمات الدولية الحكومية المعنية .

١ـ ٥ـ وضع قائمة بعدد من المشاريع التي يمولها البلد نفسه أو على أساس دولي والتي ترمي إلى تأمين احتياجات الإنسان الأساسية . واتخاذ بعض هذه المشاريع كمشاريع

نموذجية في نطاق التعاون ما بين الحكومات والمنظمات الدولية الحكومية المعنية . فجميع هذه المشاريع النموذجية كفيلة بتأمين أذيع الطرق المشتركة لجمع المعلومات والاختبارات القيمة ببنقات معقولة .

- ٦— اعداد بصورة تدريجية مخططات تبانية على أساس المعطيات والخبرة المكتسبة وعمن طريق الدراسات والمشاريع المقررة ، لتخطيط التنمية تخطيطاً مدركاً بالنسبة للبيئة .
٧— توفير المعونة الفنية وطرق التدريب المتعلقة برعاية البيئة للدول المعنية .

٤— المنهج

٨— يعتقد الخبراء الذين أشترکوا في المشاورات التي أجراها المدير التنفيذي في جنيف وباريس في كانون الثاني / يناير ١٩٢٦ ان التحليل العملي وطرق استسباق المستقبل هي أفضل وسائل معالجة المشاكل التي ستطرح . فلكي يتبع جميع الذين يشتراكون في تنفيذ المشروع سبيلاً موحداً يتعين وضع منهاج مشترك قبل الشروع في الدراسات .

٩— فالتصاميم والتقارير المتعلقة بجميع هذه الدراسات والأعمال التي ينص عليها "المخطط اللازوردي" يجب أن تتفق والخطوط البينية التالية :

- ١— بيان وتوضيح المواضيع التي تطرح في حالة معينة تتعلق بالتنمية وأوبية المنطقة .
٢— تحديد حالة المشاكل الراهنة وارتباطها بالبيئة .
٣— تطور هذه المشاكل في المستقبل البعيد واشر هذا التطور في البيئة .
٤— تحديد جوانب المشاكل ذات الصلة المباشرة بالبيئة واقتراح اجراءات عملية كفالة باجياد حل لها .
٥— صياغة المقترنات الرامية الى تحقيق النمو البعيد الاجال الكفيل بأن لا يلحق فسخ البيئة الا أقل ما يمكن من الأضرار .
٦— ويتعين لأجل الوصول الى معالجة المشاكل المشار إليها في الفقرة السابقة معالجة مجدية أن تكون الدراسات والأعمال متعددة المواضيع ومشتركة ما بين مختلف القطاعات كما يجب أن تؤلف الفرق المعنية مؤلفة من منظمات وخبراء جميع مناطق البحر المتوسط للتتأكد من انه قد راعت الخصائص الاجتماعية والثقافية المحلية .

٥ - مراحل المشروع

- ٢٢ - يتضمن تنفيذ المشروع ثلاث مراحل .
- ٢٣ - تشتمل المرحلة الأولى على أعمال تمهيدية عامة جهد المستطاع وذلك في جميع المجالات التي تختارها الحكومات . ويتبعن حتى موسسات وخبراء كل من بلاد البحر الأبيض المتوسط على المساهمة معاً في الدأب على دراسة تطورات النمو ووضع البيئة .
- ٢٤ - ويصار في المرحلة الثانية من المشروع إلى القيام بابحاث متعمقة في المشاكل الأكثر خطورة التي توضحت في المرحلة الأولى كما يصار البحث في القطاعات التي طرحت فيها هذه المشاكل . ويجب أن تؤدي نتائج هذه المرحلة إلى وضع عدد من الدراسات الشاملة للاتجاهات التنموية يمكن على ضوئها تحديد الأعمال المقبلة لمواجهة مشاكل جديدة قد تزداد تعقيداً خلال العشرينيات القادمة .
- ٢٥ - وتوضع في المرحلة الثالثة تقارير تشتمل على خلاصة للأعمال التي أنجزت والتي يمكن بصورة خاصة من استخلاص النتائج التي تؤدي إليها وتقديم التوصيات الخاصة التي ستساعد دول سواحل البحر المتوسط على وضع مخططات التنمية الاجتماعية والاقتصادية المضطربة لبلادهم وتنفيذ هذه المخططات دون الضرر بالبيئة .
- ٢٦ - وتقدر مدة تنفيذ هذه المراحل الثلاث للمشروع، بما يقارب الثلاث سنوات اعتباراً من تاريخ اقراره في المؤتمر الحكومي الدولي "المخطط اللازوردي" .
- ٢٧ - ويتبعن لأجل تنفيذ "المخطط اللازوردي" أن تصمم الأجهزة الحكومية المكلفة بتنفيذ "المخطط اللازوردي" على نحو يمكّنها من تلقي سيل المعلومات المستمر حول حالة تقدم الأعمال ومن القيام بدورها بإبلاغ هذه المعلومات للحكومات المعنية . كما يتوجب أيضاً البحث في نتائج كل من هذه المراحل الثلاث في اجتماع سنوي مابين الحكومات الساحلية لمنطقة المتوسط . ومن ثم سيصار إلى وضع تقرير انتقالى حول المرحلة الأولى يعرض للبحث في المؤتمر الدولي للحكومات الساحلية لمنطقة المتوسط الذي سينعقد في أواخر عام ١٩٧٧ .

٦- التبعات المالية والتنظيمية

- ٢٨- تعهدت الحكومة الفرنسية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة بالتساوى بتمويل الأعمال التمهيدية للمؤتمر الدولي الحكومي للمخطط اللازوردى .
- ٢٩- وفيما يتعلق بالتبعات المالية الناجمة عن تنفيذ المخطط اللازوردى يحرص المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة على التقيد بالتوجيهات التي وضعها مجلس إدارة البرنامج في دورته الأخيرة وهي على النحو التالي :

آ- القرار رقم ٤٧ (IV) الفقرة ٩ :

يعتبر ان النجاح الذى أحرزه برنامج الأمم المتحدة للبيئة في مجال حماية البيئة في منطقة البحر الأبيض المتوسط مثلاً حيّاً للتنظيم المتكامل ولدور التنسيق الملائم الذي يجب أن يظل الهدف الرئيسي للبرنامج في تنفيذ الأعمال . ويطلب الى المدير التنفيذي السهر على أن تكون المساهمة الرئيسية التي يقدمها البرنامج في المجهود الكبير الرامي الى توفير الحماية للبيئة والسعى الى تحسينها هي القيام بدور الحافز وتحقيق التنسيق والتكميل يرجو المدير التنفيذي السهر على أن تكون المساهمة الرئيسية التي يسد بها البرنامج في مجهوده الكبير الرامي الى توفير حماية البيئة والسعى الى تحسينها هي القيام بدور الحافز والمدقق والمعلم على عكس مسانته في الأعمال البعيدة المرامي التي تتسم هي بنوع خاص بالصفة التنفيذية ^(٨)

ب- القرار رقم ٥٠ (IV) الفقرة ٢ :

يأخذ البيان الذي قدمه المدير التنفيذي حول كيفية كون المبادئ المقررة في حالة البيئة ووعاية هذه البيئة والأعمال التي تدعم هذا التقدير وهذه الوعاية قد طبقت في منطقة المتوسط ويرجو المدير التنفيذي أن يوسع هذه الأعمال في المنطقة المذكورة ضمن الإطار الموضوع لها في الوقت الذي يتخد فيه الإجراءات اللازمة لنقل المسؤوليات التنفيذية تدريجياً الى حكومات المنطقة .

٣٠ - وتسري سياسة نقل المسؤوليات العملية تدريجياً إلى الحكومات على جميع أقسام مخطط العمل للبحر المتوسط وستبحث الحكومات هذه السياسة في أثناء المؤتمر الدولي الحكومي الذي سينعقد في موناكو في نهاية عام ١٩٧٧ وفيما يتعلق بالمخطط اللازوردي بصورة خاصة يرى المدير التنفيذي ضرورة استدراك دعم حكومات بلاد المتوسط المالي إضافة إلى المساعدة المالية التي يقدمها مخطط الأمم المتحدة للبيئة والمنظمات الدولية الأخرى . ويسّر المدير التنفيذي أن تزوده الحكومات بالتوجيهات المتعلقة بهذا الموضوع قبل أو في أثناء اجتماع سبليت وقد أوضح بعض الآراء التمهيدية حول هذا الموضوع في الوثيقة

٧- الخلاصة والنتيجة

٣١ - بالنظر للاتجاهات الرامية إلى إعادة تمركز الصناعات التي تلاحظ في معظم البلاد والى التصنيع واتساع الأنظمة العمرانية في المناطق الساحلية الشمالية من المتوسط والى المخططات الواسعة الشاملة التي نفذ قسم منها حتى الآن في كثير من بلاد أفريقيا الشمالية وببلاد الشرق الأوسط فمن المتوقع أن تتمخض منطقة المتوسط خلال العشرينيات الثلاث المقبلة عن تطورات أكبر ونموًّا واسعًا من التي عرفتها في فترة الأجيال الثلاثة الأخيرة .

٣٢ - فالموضوع ينصرف إلى معرفة نوع النمو الذي يرجى تحقيقه وإن قد أصبح من المسلم به عامًّا في هذه السنوات الأخيرة أن النمو المعتبر عنه بزيادة الدخل القومي الاجتماعي ليس حتماً مراراً للتنمية ذلك لأن التنمية يجب أن تكون نوعية وكيفية معاً ويجب أن يؤدي النمو إلى رقي اجتماعي شامل . ويترتب على اعتبار التنمية على هذا النحو تناقص كبيرة للبلد النامي وللبلاد المتقدمة على حد سواء . وهدف هذا النمو هو توفير احتياجات الإنسان الأساسية بأقل قدر ممكن من الأضرار بالموارد وبالبيئة بصورة عامة .

٣٤ - ويمكن ترتيب الأعمال الواردة في "المخطط اللازوردي" على ثلاثة أقسام : معرفة البيئة ورعايتها والإجراءات التي تدعمها .

٣٤ - ١ معرفة البيئة :

(١) ان من شأن دراسة أهم الأعمال القائمة التي ورد ذكرها في الفقرة ١٨ - ١ دراسة منسقة أن تهدى إلى المعلومات المتوفرة في منطقة البحر الأبيض المتوسط عن وضع النمو وحالة البيئة .

ب) ومن شأن الدراسة نفسها أن تظهر ما في هذه المعلومات من نوافذ فتدفع إلى القيام بأبحاث لسد هذا النقص .

ج) وما يسهل تنفيذ فتى الأعمال التي أشرنا إليها قيام المؤسسات المتعاونة الموصوفة في الفقرة ١٨ - ٢ .

د) وتعتبر هذه الشبكات كل منها في نطاقها الخاص من أرجح السبل لجمع وتبادل المعلومات والاختبارات . وتقوم هذه الشبكات قبل كل شيء بنشر هذه المعلومات ليستفيد منها المسؤولون عن التنمية والسلطات المسئولة على جميع المستويات

٢ - ٣٤ تنمية البيئة ورعايتها

أ) من العسير جدا في الوقت الحاضر وضع مخطط شامل للتنمية الاجتماعية والاقتصادية توؤخذ فيه بعين الاعتبار النتائج القانونية التي تلحق بالبيئة من جراء نواحي نشاط الإنسان المختلفة لأسباب تتعلق بالمجال العلمي والسياسة في آن واحد . وكما أشرنا إليه في الفقرة ١٨ - ٦ قد يساعد "المخطط اللازوردي" على تذليل العقبات من الناحية العلمية على الأقل .

ب) ان الرعاية الوطنية للموارد الطبيعية عامل هام في تحسين حالة البيئة . ولذا فقد عرضت وثائق عديدة على الاجتماع تتضمن أمثلة عن كيفية إدارة حكيمة لهذه الموارد تصلح لأن تطبق في بعض المجالات وتستند هذه الأمثلة إلى أوضاع مادية راهنة في منطقة البحر المتوسط وتتضمن بعض الإجراءات التي يمكن تطبيقها . ويعود أمر تعين المجالات التي يجب أن تولى الأفضلية إلى الدول الساحلية للبحر المتوسط التي ترغب في أن تتخذ فيها إجراءات فورية (تراجع الفقرة ١٨ - ٣ السابقة) .

٣ - ٣٤ اجراءات التدعيم

أ) ان أغلبية بلاد المتوسط بلاد نامية ومعظم هذه البلاد مجهزة بصورة مرضية نسبيا تمكنها من المساهمة بقسط وافر من المجهود المبذول على صعيد المساهمة الدولية .

الا أن بعض هذه البلاد بحاجة الى معونة فنية ومعونة في مجال التدريب كما هو منصوص عليه في الفقرة ١٨ - ٢ .

ب) فلأجل تسهيل المباشرة بالاعمال التي ستقرر في اجتماع الحكومات اضافة الى النشاط الاعلامي التي بذل حتى الان لنشر المعلومات عن مخطط الاعمال في المتوسط على اوسع مدى ممكن فستتخد اجراءات خاصة لاجل اطلاع المعنيين مباشرة على المعلومات المتعلقة بالمخطط الازوري ونتائج هذه المخطط فحسب بل لكي تتطلع عليه جماهير الشعب أيضا .

٣٥ - وخلاصة القول يجدر التأكيد مرة أخرى بأن تنفيذ مشروع "المخطط الازوري" من شأنه أن يشير معويات منهجية علمية وادارية ومالية الا ان الأمل وطيد بالنظر لما يتربى على تنمية غير متزنة من نتائج على مستقبل بيئه حوض المتوسط ، ان جميع الجهدود التي ستبذلها الدول الساحلية لمنطقة المتوسط وشعوبها لأجل تحقيق هذا المشروع توظيف حكيم يرمي الى رعاية وتحسين بيئه منطقة البحر الابيض المتوسط لخير الاجيال الحاضرة والمستقبلة .